Physically Disabled in Syria between reality and laws "City of Lattakia a model"

Dr. Eva Kharma*
Mohammad Najjar*

(Received 31 / 7 / 2019. Accepted 15 / 10 / 2019)

□ ABSTRACT □

The Syrian society is facing significant challenges in the field of disability with all its classifications, in particular the Physically disability that we discussed in this research by revealing the extent to which Syrian laws on disability are applied in different areas of life. In addition to identifying the most prominent difficulties that facing this segment in their daily lives, as well as their most prominent needs for social integration. The descriptive analytical method was used to study and describe the reality of the physically disabled in terms of the extent of benefiting from the Syrian laws related to the range of services that should be provided in several areas, in order to enable them to practice their daily lives with minimal effort

The interview was adopted as a means of gathering information, The interview was conducted with a sample of (10) persons with Physically disabilities in the Syrian Society for the Physically Disabled in Lattakia city, during which the study questions were answered.

Key words: Physically Disabled, Reality of Disabled, Laws of Disabled, Social Integration.

*Associate professor, Department of sociology, Faculty of Arts Humanities, Tishreen University, Syria.
* Master student, Department of sociology, Faculty of Arts Humanities, Tishreen University, Syria.

المعوقين حركياً في سورية بين الواقع والقوانين
"مدينة اللاذقية أنموذجاً"

د. إيفا خرما*

محمد نجار*

(تاريخ الإيداع 31 / 7 / 2019. قبل للنشر في 15 / 10 / 2019)

□ ملخّص □

بات المجتمع السوري يواجه تحديات كبيرة في رحاب الإعاقة وبكافة تصنيفاتها، وبشكل خاص الإعاقة الحركية التي تناولناها في هذا البحث من خلال الكشف عن مدى تطبيق القوانين السورية الخاصة بالإعاقة في مجالات الحياة المختلفة، بالإضافة إلى التعرف على أبرز الصعوبات التي تواجه هذه الشريحة في حياتهم اليومية، وكذلك أبرز احتياجاتهم لتحقيق الاندماج الاجتماعي. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ووصف واقع المعوقين حركياً من حيث مدى الاستفادة من القوانين السورية المتعلقة بجملة الخدمات التي ينبغي أن تُقدم في عدة مجالات، بغية تمكينهم من ممارسة حياتهم اليومية بأقل جهد ممكن. وقد تم اعتماد المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات، إذ أجريت المقابلة مع عينة من (10) أشخاص من ذوي الإعاقة الحركية في الجمعية السورية للمعوقين جسدياً في مدينة اللاذقية، وتم خلالها الإجابة على أسئلة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المعوقين حركياً، واقع ذوي الإعاقة، قوانين ذوي الإعاقة، الاندماج الاجتماعي.

***أستاذ مساعد– قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

***طالب ماجستير– قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

تعدُّ قضية الإعاقة الحركية واحدة من القضايا المجتمعية التي لا يقتصر تأثيرها على الفرد المعوق، بل تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع بشكل عام بحكم أنها تؤثر بشكل أو بآخر في قيام صاحبها بأدواره الاجتماعية بالشكل الأمثل، وقد ينتج عنها العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية، وبالتالي قد تشكل هذه المشاكل في أحد جوانبها عائقاً أمام عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي، لتمسي عمليتا الاندماج الاجتماعي والرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة داخل مجتمعاتهم هدفاً أساساً من أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة، وكذلك معياراً يُقاس به تقدم الأمم والشعوب ورقيها على سلم الحضارة البشرية، لما تنطوي عليه هذه المسألة من مؤشرات تدل على مستوى تعافي المجتمع أو استفحال الأمراض الاجتماعية فيه. وقد تَبدَّى ذلك واضحاً مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وما تركته من دمار، وخراب شمل معظم المجتمعات البشرية آنذاك، حيث أخذت الكثير من المفاهيم التي كانت تسود العالم بالتغيير، وبخاصة منها ما يتعلق بالعلاقات الإنسانية، ليتحول الاتجاه العام للتغير باعتباره ناموس كوني إلى نزوع عام لدى الأمم الحديثة نحو احترام الإنسان وتأكيد حقوقه في أن يعيش حياة كريمة بما يحقق ذاته الإنسانية المعتبرة.

وتشير إحصائيات التقرير العالمي حول الإعاقة الذي اشترك في إعداده كل من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي إلى أنَّ أكثر من مليار نسمة في العالم يعانون من شكل ما من أشكال العجز (منظمة الصحة العالمية، 2011).

من هذا المنطلق، كان لزاماً على المجتمعات الإنسانية أن تبادر لتفهُّم وضع الشرائح الاجتماعية وبخاصة منها المحكومة بعجزٍ ما، نحو سن القوانين ووضع البرامج التأهيلية لمساعدة هذه الشريحة المهمشة لتحسين واقعها الاجتماعي والمعاشي، حيث لجأت الكثير من الدول إلى سن التشريعات ووضع الضوابط التنظيمية لبرامج خدماتية تأهيلية، تكفل لذوي الإعاقة المزيد من المزايا وتضمن لهم حقوق الاستقرار في حياتهم العامة. وسورية واحدة من الدول التي سارعت إلى سن جملة من التشريعات والقوانين الخاصة بذوي الإعاقة من شأنها تسهيل وصول الخدمات لهذه الشريحة بكافة المجلات.

مشكلة البحث:

إنَّ الكثير من الدول والمجتمعات البشرية عانت بشكل أو بآخر من قضية الإعاقة وما نتج عنها من آثار اجتماعية، واقتصادية أضرَّت بالفرد وبالمجتمع سواء بسواء، ومجتمعنا السوري كذلك لم يخرج من دائرة المعاناة من هذه القضية وبمختلف صورها وأشكالها، لا سيما الإعاقة الحركية التي كانت تقدَّر بالفترة السابقة للحرب، أي لنهاية عام (2010م) بـ /2912/ معوقاً حركياً، وبدأت تتزايد وبشكل ملحوظ وملموس في ظل الحرب التي لا يزال مجتمعنا يخوض غمارها حتى الآن، حيث لوحظ في السنوات الثمان الأخيرة فقط تسجيل ما يقارب /2916/ حالة، أي لنهاية عام (2018م)*، لتلقي بظلالها الكثيفة والخطيرة على معظم مجالات الحياة الاجتماعية المتنوعة، فمن خلال المعايشة اليومية للواقع السوري في مدينة اللاذقية لا يتم مصادفة الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية مقارنة بالأعداد المذكورة في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل، ولعلَّ هذه الزيادة في أعداد المعوقين حركياً لم يُلاحظ مواكبتها تغيير ملموس في الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والصحي، والبيئي لهذه الشريحة، مع العلم أن الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية هم جزء لا يتجزأ من الموارد البشرية للمجتمع قد تسهم بتطوره من خلال إمكاناتهم المتاحة، ما يستدعي التأكيد على أهمية ترجمة القوانين، والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة على أرض الواقع بما يحقق طموح أبناء هذه الشريحة

*تم الحصول على هذه البيانات من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في مدينة اللاذقية.

الهامة في المجتمع كممارسة أدوارهم الاجتماعية بكامل الحرية، والكرامة في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية أسوة بغيرهم من الشرائح.

وبناءً عليه فإن مشكلة البحث تكمن في السؤال التالي:

إلى أي مدى تلتزم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بتنفيذ القوانين والتشريعات السورية الخاصة بذوي الإعاقة الحركية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تبدو أهمية هذه الدراسة من كونها تسهم في نقل صورة الواقع الحقيقي لواحدة من أهم الشرائح الاجتماعية التي ازداد حجمها بشكل ملموس في ظل الحرب الراهنة التي يعيشها مجتمعنا السوري، وذلك من أجل الارتكاز على تلك الوقائع في إعادة النظر بتصميم برامج تأهيلية تمكينية لمساعدة المعوقين حركياً على تلبية احتياجاتهم، وبالتالي إعادة تكيفهم مع البيئة المحيطة بهم. والاحتكاك المباشر مع أبناء هذه الشريحة لا بدَّ أنْ يُثري معرفتنا بواقع مشكلاتهم، ما يُساعد بالضرورة أصحاب الشأن والاختصاص على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالنهوض بواقع المعوقين في كافة الجوانب الحياتية، وذلك من خلال إيجاد حلول منطقية وواقعية لجملة المشكلات التي قد تواجه عملية تكيُّفهم الاجتماعي وتمكينهم اجتماعياً، ومهنياً بما يدعم مستقبلهم ويسهم بتحقيق طموحاتهم المعلَّقة ، وبما يليق بإنسانيتهم ليكونوا جزءاً هاماً في العملية التنموية الشاملة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إلقاء الضوء على واقع حقوق المعوقين المنصوص عليها في القوانين السورية، وعلى أرض الواقع.
- الكشف عن أهم المشكلات التي يعاني منها ذوي الإعاقة، والتي تحد من مشاركتهم بشكل فعَّال في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية.

أسئلة البحث:

- هل تمتلك شريحة المعوقين حركياً المعرفة الكافية حول حقوقهم المنصوص عليها في القوانين؟
- ماهي أبرز الصعوبات التي تواجه المعوقين حركياً في عملية الاندماج الاجتماعي؟
- إلى أي مدى تلتزم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بدورها تجاه إعمال حقوق المعوقين كما نصت عليها القوانين من وجهة نظر المعوقين حركياً؟

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة في عام (2007) للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بعنوان "واقع حقوق المعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة"، حيث تناولت هذه الدراسة واقع المعوقين في قطاع غزة، ومدى تفعيل نصوص القانون ولائحته التنفيذية بشكل فعلي، وسعت إلى تحديد الالتزامات الخاصة بالجهات المعنية في المجال الاجتماعي والصحي والتعليمي، التأهيل والتشغيل، الترويح والرياضة، والتوعية الجماهيرية.

واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي باعتبارها دراسة تصف واقع حقوق المعوقين في قطاع غزة من خلال استخدام أداة المقابلة والاستمارة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها: ازدياد عدد المعوقين المستفيدين من الخدمات المقدمة لهم. تطور في نوعية البرامج والخدمات المقدمة للمعوقين مثل برامج التأهيل الطبي

والتأهيل الجنسي. بالإضافة إلى تطور في مجال التوعية بحقوق المعوقين خاصة بإنشاء إذاعة للمعوقين. وتوصلت الدراسة إلى وجود خلل وقصور في الجوانب القانونية حيث تبين أن بعض مواد قانون المعوقين يتعارض مع بعض المواد في القوانين الأخرى التي تنظم حقوق المعوقين.

ثانياً: دراسة في عام (2006) في السعودية، للباحث عبدالعزيز بن يوسف المطلق، بعنوان "حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام السعودي"، تناول فيها الباحث حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وبيان دور الشريعة الإسلامية والنظام السعودي في الحفاظ على حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ومدى التقارب والالتقاء في هذا الدور.

وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي، واقتصرت حدود الدراسة على دراسة تأصيلية مقارنة لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام السعودي في ضوء الشريعة الإسلامية.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة: أن حقوق الإنسان سواء المعوق أو غيره في السعودية مشتقة من قواعد شرعية وأحكام نظامية محددة المعالم، لذا فإن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام السعودي تؤدي بمفاهيمها الصحيحة إلى رقي المعوق وتقدمه وجدارته في الحياة. إن النظام السعودي من خلال إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة برعاية وتأهيل المعوقين يؤكد على الدور الإيجابي تجاه هذه الفئة من المساواة والعدل في جميع شؤون الحياة من تعليم وصحة وثقافة ووسائل إعلام وغير ذلك.

وما يؤخذ على الدراسة الثانية أن نتائجها تعكس حالة من تحسن واقع ذوي الإعاقة في السعودية، على الرغم من أن الباحث اكتفى في بحثه على إجراء المقارنة بين النصوص القانونية للنظام السعودي وما جاء في الموروث الإسلامي فيما يتعلق بحقوق المعوقين، مع غياب الاعتماد ولو على بعض المقابلات مع الأشخاص ذوي الإعاقة لمعرفة الأثر الحقيقي لتلك القوانين على حياة المعوق.

ويمكن القول أن دراستنا تتشابه مع الدراستين السابقتين في إطار إلقاء الضوء على واقع ذوي الإعاقة انطلاقاً من القوانين، واللوائح، والأنظمة الموضوعة لخدمة هذه الشريحة، ومدى انعكاس تلك القوانين على حياة أبناء هذه الشريحة في جميع أوجه النشاط الإنساني. بينما اختلفت دراستنا في محاولة التركيز على إحدى فئات الإعاقة بشكل خاص، وهي "الإعاقة الحركية" التي ازدادت بشكل ملحوظ وملموس في المجتمع السوري في ظل الحرب الراهنة، مما يستدعي التركيز أكثر على معالجة الأوضاع التي من شأنها أن تساعدهم على الاندماج في مجتمعهم أسوة بباقي أفراد المجتمع. فجاءت هذه الدراسة لتكرس أهمية النهوض بواقع ذوي الإعاقة انطلاقاً من مشروعية حقهم في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة وفي العيش بكرامة وحرية، حيث يقترن الاهتمام بحاجات المعوق ومستويات الخدمات المقدمة له بالمستوى الحضاري الذي يحتله كل بلد من البلدان.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الجمعية السورية للمعوقين جسديا في مدينة اللاذقية.

الحدود البشرية والزمانية: عشرة أشخاص من ذوي الإعاقة الحركية من أصل مجتمع البحث الذي يتكون من (50) شخص يرتادون هذه الجمعية، حيث تم إجراء المقابلات معهم في مقر الجمعية، في الشهر السادس من العام (2019).

المفاهيم والمصطلحات:

- المعوق حركياً (Physically Disabled):

هو الشخص الذي يعاني من قصور حركي نتيجة أسباب خلقية أو بيئية (كالشلل أو البتر) يحتاج معها بشكل دائم إلى رعاية خاصة، لكي ينمو، أو يتعلم، أو يتدرب، أو يتوافق مع متطلبات حياته اليومية أو الأسرية أو المهنية أو الوطنية (عبد الباقي، 2012، 59).

- الاندماج الاجتماعي (Social Integration):

مجموعة التدابير التي يتبناها المجتمع والجماعة لقبول عضو من أفراده في صفوفه وتسهيل عملية القبول، ويجب أن يكون هذا الاندماج الاجتماعي شاملاً متكاملاً، ولا يمكن أن ينجح في مستوى معين ويفشل في مستوى آخر (السطاني، 2014، 6).

- واقع المعوق (Reality of Disabled): إجرائي.

هي الأبعاد المختلفة من حياة المعوق كالاجتماعية والاقتصادية والصحية والتي تلعب دوراً رئيسياً في كيفية أدائه لأدواره المختلفة في الحياة.

- قوانين ذوي الإعاقة (Laws of Disabled): إجرائي.

هي مجموعة من البنود القانونية التي تُعنى بتقديم الخدمات وتسهيلها لذوي الإعاقة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية.

منهجية البحث وآلية جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد المنهج الأفضل في هكذا دراسات اجتماعية، لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة قضية ذوي الإعاقة.

وكان مجتمع البحث يتكون من (50) شخص من ذوي الإعاقة الحركية من مرتادي الجمعية السورية للمعوقين جسدياً، وبنسبة (20%) تم سحب عينة قصدية، وذلك لاختيار الأشخاص الأكثر تعاملاً، سواء مع المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية.

بالإضافة إلى اعتماد أداة (المقابلة) لإجرائها مع هذه العينة، في مقر الجمعية بالمشروع العاشر في مدينة اللاذقية، وذلك لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن تساؤلات البحث من خلال التحليل الكيفي لمحتوى المقابلات.

الجانب النظري:

أولاً: التشريعات والقوانين الخاصة بذوي الإعاقة في سورية:

يمكن تلخيص هذه القوانين والتشريعات التي وردت في المادة /9/ من القانون السوري رقم /34/ لعام (2004م) التي أكَّدت على جملة الخدمات التي ينبغي أن تُقدم في مجال تأهيل ذوي الإعاقة في الجمهورية العربية السورية كالتالي:

1. **في المجال الصحي:** وتشمل:

- تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية مجاناً من خلال المؤسسات الصحية العامة.
- تعزيز اختصاص أقسام الطب الفيزيائي، وإعادة التأهيل لتقديم الخدمات العلاجية والتأهيلية للمعوقين.
- تخصيص مركز صحي للمعالجة الفيزيائية خاص بالمعوقين على الأقل في كل محافظة.

- منح وثيقة الفحص الطبي للمقبلين على الزواج بعد إجراء التحاليل الطبية اللازمة للخطيبين.
- إحداث سجل عام للإعاقة في مركز دعم القرار في وزارة الصحة.

2. في مجال التربية والتعليم العالي والرياضة:

وفي هذا المجال انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال يوجد قرار من وزارة التربية يؤكد على دمج التلاميذ من ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية وفقاً لما يلي:

- البدء بالدمج منذ الطفولة المبكرة ورياض الأطفال، وتطبيق القواعد ذاتها التي يتم تطبيقها في المرحلة الابتدائية.
- البدء بدمج الحالات الخفيفة الحركية والعقلية والشلل الدماغي والتلاميذ الذين لديهم مشكلات بصرية وسمعية وسلوكية والذين لديهم صعوبات تعلمية وصعوبات في النطق والكلام.
- وتخصيص غرف في الطابق الأرضي للصفوف التي فيها تلاميذ وحاجات خاصة وإجراء بعض التعديلات على المرافق حسب المقتضى.
- الاهتمام بتربية الأطفال المعوقين في مرحلة الطفولة المبكرة.
- منح طلاب الجامعات من المعوقين جسمياً أولوية القبول في المدن الجامعية.
- توفير ما يلزم لممارسة المعوقين الأنشطة الرياضية.
- تخصيص عدد من المقاعد للمعوقين جسمياً في بعض كليات العلوم الإنسانية في الجامعات السورية للتفاضل عليها بشكل خاص (Mo3aq news, 2010).

وأكثر ما يثير الاهتمام في هذا المجال ما قدمته وزارة التربية السورية عام /2005/ بما سمته "الخطة التربوية الفردية" التي تهدف إلى مساعدة كل من معلم الصف ومعلم مادة الاختصاص والمرشد في مرحلة التعليم الأساسي على مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ، وتحقيق تكافؤ الفرص بينهم، وإنجاح دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة منهم في التعليم، وذلك من خلال الانطلاق من افتراض مفاده ضرورة التعامل مع التلميذ بوصفه ذي خصائص فريدة، فليس مقبولاً التعامل مع التلاميذ كمجموعة متماثلة أو أنهم متشابهون.

وكذلك تشمل الخطة كل ما سيقدَم للتلميذ وتكون بمثابة دليل لما يُتَّبع معه من إجراءات تُبنى ويتم تطويرها انطلاقاً من أهداف المنهاج ومن الخطة العامة للصف بأكمله من جهة؛ وفي ضوء وصف المستوى الحالي لأداء التلميذ وتقويمه من النواحي الطبية والتربوية والاجتماعية وتحديد نقاط القوة والضعف لديه من جهة أخرى. وتأتي مدخلات هذه الخطة من احتياجات التلميذ الذي يضعها المعلم بالتعاون مع الأسرة، والمدير، والمرشد الاجتماعي، ولكن إلى أي مدى يتم تطبيق هذا الكلام في المدارس؟

3. في مجال التأهيل والعمل:

- يمنح المعوق جسمياً أفضلية الاستفادة من القروض التي تمنحها الهيئة العامة لمكافحة البطالة، ويعفى من الرسوم والضرائب المترتبة على تأسيس هذه المشاريع التي تُمنح هذه القروض من أجلها.
- يجوز للوزارة التعاقد مع الجمعيات لتنفيذ مشاريع مشاركة لتأهيل المعوقين.

- يستفيد صاحب العمل في القطاع الخاص ممن يُشغل معوقين زيادة على النسبة المحددة لتشغيل المعوقين في القوانين والأنظمة النافذة من حسم على ضريبة الدخل وذلك بمقدار الحد الأدنى للأجر عن كل معوق يُشغله لديه زيادة على تلك النسبة.
- ويشترط القرار رقم /74/ م.و تاريخ 3/ 10/ 2010 المادة الثانية: لتعيين الشخص المعوق أن يكون مؤهلاً علمياً أو عملياً وفق الآتي:

- علمياً: إذا كان الشخص المعوق حاصلاً على شهادة التعليم الأساسي فما فوق.
- عملياً: يعود تقديره للجهة التي ستقوم بتعيينه من خلال اختبار مقدرته للعمل الذي يُكلَّف به (الإنكليزي 2010، 75).

4. في مجال توفير البيئة المؤهلة:

- تراعي وحدات الإدارة المحلية عند منح أي ترخيص لبناء حكومي أو خاص التقيد بالمعايير والشروط والمواصفات الفنية والهندسية والمعمارية الواجب توافرها في المباني والمرافق العامة الجديدة وما أمكن من المباني والمرافق القديمة لكي تلبي احتياجات المعوقين وحركتهم.
- توفير أجهزة ومعدات ومرافق اتصالات عامة ما أمكن ذلك لتتلاءم واحتياجات المعوقين جسمياً ومنحهم الأولوية في الحصول على وسائل الاتصال المختلفة.
- ويخصص في وسائل النقل العامة الجماعية مقاعد قريبة من الأبواب ويلصق عليها الشعار الخاص بالمعوقين.

5. في مجال الإعلام والتوعية:

- تتولى وزارة الإعلام من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة تقديم برامج التوعية بالإعاقة وحقوق المعوقين واحتياجاتهم والخدمات الواجب تقديمها لهم، وبقدراتهم على الإسهام في بناء المجتمع.
- تقوم وزارة الإعلام بتخصيص نافذة تلفزيونية للصم في البرامج العامة، وتُشجع دور النشر العامة والخاصة على إصدار وسائل تعليمية وتثقيفية للمعوقين.

6. في مجال الإعفاءات والخدمات:

- تُعفى الأجهزة الخاصة المستوردة للاستخدام الشخصي للمعوقين من الرسوم الجمركية.
- يعفى المعوق من رسم الطابع في جميع معاملاته الشخصية، وكذلك يعفى من رسم دخول الأماكن العامة الأثرية والثقافية.
- ويجوز صرف إعانات مالية للأسرة الفقيرة التي تتولى رعاية المعوقين الذين لديهم شلل دماغي.
- يمنح للمعوق ومرافقه وفق نوع الإعاقة وما يرد في بطاقة المعوق تخفيضاً بنسبة (50%) في وسائل النقل العامة البرية والبحرية والجوية (الإنكليزي، 2010، 77).

من خلال ما سبق يبدو أنَّ هذه الخدمات التي ينبغي أن تُقدم إلى شريحة المعوقين جاءت بهدف إظهار الأهمية الإنسانية والاجتماعية لدمجهم في المجتمع، وبلورة الموقف الإيجابي حول قضايا الإعاقة والوصول إلى تكوين رأي مجتمعي واحد تجاه دمج الأشخاص المعوقين في المجتمع والاستفادة من كافة القوانين والتشريعات الخاصة بهذه الشريحة الاجتماعية لمحاولة تحسين واقعها على جميع المستويات.

ثانياً: مشكلات واحتياجات ذوي الإعاقة الحركية لتحقيق الاندماج الاجتماعي:

ويمكن إجمالها بما يلي:

1. المشكلات والاحتياجات الاجتماعية:

ويقصد بها الحاجة إلى التكيف أو إعادة التكيف مع البيئة الاجتماعية الخاصة بكل فرد، حيث تؤثر الإعاقة في جملة العلاقات التي تربط صاحبها مع البيئة المحيطة به، وقد تصيبه بسوء التوافق أكثر من أقرانه العاديين، وتؤدي إلى وجود العديد من المشكلات التي قد يعاني منها صاحب الإعاقة كفقدان مكانته الاجتماعية في الاسرة أو في المجتمع الذي يعيش فيه نتيجة عجزه عن الاستقلال والاعتماد على النفس في قضاء حاجاته الضرورية وصعوبة حركته، وكذلك الصعوبة في كفاية متطلباته التربوية والنفسية والجسمية والمادية والاجتماعية التي تختلف عن متطلبات الأشخاص غير المعوقين، وتختلف أيضاً تبعاً لدرجة الإعاقة وما يترتب عليها من مؤثرات (عبد الباقي، 2012).

وعلى هذه المشكلات يترتب العديد من الحاجات الاجتماعية، حيث يحتاج المعوقون حركياً مساحات كافية للخروج من منازلهم كي يتمكنوا من بناء مستقبلهم بشكل أفضل، وعدم الاعتماد كلياً على الآخرين، والاندماج معهم، ويحتاجون كذلك إلى الترفيه وممارسة الأنشطة الرياضية التي تعتبر أحد أشكال الدعم الاجتماعي النفسي، ولعلَّ من العوامل الرئيسة التي قد تساعد هذه الشريحة على التكيف والاندماج مع الآخرين هي الأسرة، وكذلك المؤسسات الاجتماعية أو المراكز المعنية بشؤون المعوقين والتي يرتادونها لتلقي الخدمات المتوفرة، ومن خلالها قد يُسجَّل لهم النجاح الشخصي والاجتماعي.

2. المشكلات والاحتياجات الاقتصادية:

غالباً ما تتسبب الإعاقة ببروز كثير من المشاكل الاقتصادية، ما تؤدي بالنتيجة إلى البطالة أو حتى فقدان العمل في بعض الأحيان، ما يؤثر بالضرورة على الدخل الاقتصادي، والأمر الأخطر في هذا المنحى بروز مشاكل إضافية متمثلة بزيادة تكاليف العلاج والتأهيل، ولعلَّ عدم توافرها يزيد الأمور سوءاً. كما يؤدي عدم التحاق المعوق بفرص العمل إلى ظهور الكثير من المشكلات ولعلَّ أهمها عدم القدرة على شراء أنواع معينة من الأجهزة المساعدة لمتابعة الحياة كالأطراف الصناعية، أو الكراسي الكهربائية، فضلاً عن عدم القدرة على تحمل تكاليف العلاج الفيزيائي لمدةٍ طويلة (الأخرس، 1993، 197). وقد أشار التقرير العالمي حول الإعاقة لعام /2011/ أن الأفراد ذوو الإعاقة يعانون عادةً من معدلات أعلى من الفقر عن نظرائهم من الأسوياء، كما ويتعرض الأفراد من ذوي الإعاقة وعائلاتهم إلى معدلات أعلى من الحرمان مثل (عدم تأمين الغذاء، والمسكن السيء، وانعدام سبل الوصول إلى المياه الآمنة والرعاية الصحية المُناسبة)، وهذا يتطلب حسب منظمة الصحة العالمية، انتباه أكثر لتحديد وتلبية الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية، والوظيفية وغيرها لهذه الشريحة الاجتماعية (منظمة الصحة العالمية، 2011).

وعليه فإن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي قد تعيشها هذه الشريحة بحاجة إلى بذل جهود كبيرة في سبيل تأهيلهم وتنمية مواهبهم وتأمين أعمال تتناسب مع أوضاعهم المُستجدة، خاصةً وأن ذوي الإعاقة الحركية يمتلكون مهارات وقدرات ذهنية يمكن توظيفها في عدة مجالات، لذا فإن هذه الجهود لا بدَّ أن تنطلق من مؤسسات ومراكز مختصة تمتلك رؤية مستقبلية لتحسين جودة الحياة لهذه الشريحة على كافة المستويات.

3. المشكلات والاحتياجات الصحية:

حيث تفرض الإعاقة العديد من المشاكل الصحية منها:

- عدم معرفة أسباب بعض أشكال الإعاقة، فما زالت أسباب بعض الحالات مجهولة وبالتالي لا يمكن علاجها أو تفادي الإصابة بها.
- بعض أنواع الإعاقة يترتب عليها أعراض مرضية جانبية، فتشكل عقبات إضافية أمام صاحب هذه الإعاقة، فاستخدام مبتوري الأطراف مثلاً للأجهزة الصناعية التعويضية قد يسبب التهابات جلدية واضطرابات عضلية، والمقعدين الذين يعانون من شلل نصفي مثلاً تضمر عضلاتهم وتضعف مع الأيام وتصيبهم تقرحات جلدية، وبعض حالات الضعف العقلي يترتب عليها تعثر في النطق واضطرابات عضلية فضلاً عن إصابتهم ببعض الأمراض.
- طول فترة العلاج لبعض الأمراض أو الإصابات وكثرة تكاليفها.
- عدم انتشار مراكز كافية للعلاج المتميز للمعوقين بمستشفيات خاصة تراعي ظروفهم ومشكلاتهم.
- عدم توفر المراكز المتخصصة، والأجهزة والادوات المناسبة للعلاج الفيزيائي بما يتناسب مع الحالات المختلفة للإعاقة (سرحان، 2006، 438).

فهذه المشكلات المترتبة على الوضع الصحي تفرض مجموعة من الاحتياجات التي لا بدّ من تلبيتها لتفادي بعض أعراض الحالة الصحية، وذلك من خلال العمل على توفير الكوادر والمختصين في مجال الرعاية الصحية للمعوقين سواء في المشافي أو الجمعيات والمراكز المختصة، وكذلك القيام بالزيارات المنزلية بشكل دوري لبعض حالات الإعاقة وتقديم ما يلزم من خدمات صحية، والعمل على جلب أحدث الأجهزة التكنولوجية المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة في حياتهم اليومية، وبالتالي تساهم في دعم عملية الاندماج الاجتماعي لشريحة هامة في المجتمع.

4. المشكلات والاحتياجات البيئية:

وهي كل ما يرتبط بتذليل العقبات والصعوبات البيئية التي تحد من حركته وتنقلاته (كعدم توفر السطوح المائلة التي تسهل تحرك الكرسي أو عدم توفر وسائط النقل المناسبة، مروراً بعدم وجود المداخل المناسبة في معظم المؤسسات والمراكز).

وفي هذا المجال كان للباحثة رنا عوادة عام (2007) دورها في تسليط الضوء على احتياجات هذه الشريحة من خلال دراستها المعنونة "دمج المعاقين حركياً في المجتمع المحلي بيئياً واجتماعياً" مُركزةً على أهم البيئات التي يعيش فيها المعوق وهي : المنزل والمؤسسة والشارع. وبالتالي هناك جملة من الخطوات والتغييرات الفنية الواجب اتخاذها في تلك البيئات لتكون مناسبة، ففي المنزل تعتمد التغييرات على نوعية ودرجة الإعاقة، وعلى نوعية المنزل وترتيبه، ويمكن الاسترشاد بتوجيهات أخصائي فيزيائي في معرفة الاحتياجات الفعلية للمعوق ليترتب على ذلك إزالة العوائق الموجودة مع اختيار الحل الفعال والأوفر اقتصادياً ما أمكن، ويتوجب مراعاة الأمور التالية أثناء التخطيط والتصميم لدرء العوائق المتعلقة بالمنزل: أن يكون الباب واسعاً بحيث يسمح لدخول الكرسي المتحرك أو أيّة تجهيزات أخرى، وإيجاد سطح مائل أمام المنزل لتسهيل تحرك الكرسي، وتجنب وجود مناسيب وارتفاعات متفاوتة في المنزل، وأن تكون دورة المياه واسعة وبها مقابض للمساعدة، وأن يكون توزيع الأثاث المنزلي بطريقة تسمح للتحرك والتنقل بين غرف وصالات البيت دون عراقيل.

وفي المؤسسات التي يعمل بها المعوق أو يحصل على خدمة ما فيها تختلف المتطلبات فيها باختلاف المؤسسة، وكذلك باختلاف درجة الإعاقة، حيث تختلف المتطلبات الهندسية في مؤسسة تعليمية عنها في مؤسسة صحية، أو خدماتية، أو ترفيهية، أو غيرها من المؤسسات التي يرغب أو يضطر أحياناً المعوق إلى زيارتها، وعليه ينبغي أن تكون أبواب المؤسسة واسعة لدخول الكرسي المتحرك، وتوفُّر سطح مائل لتسهيل تحرك الكرسي باتجاه مداخل المؤسسة، وأن

تكون دورة المياه واسعة وبها مقابض للمساعدة، وأن تكون أجزاء الحيز الذي يحتاجه المعوق في حركته وتواجده واسعة تسمح بتحرك حر للكرسي المتحرك، وأن يكون الأثاث كالطاولات المخصصة للعمل، أو الدراسة، أو الأكل ملائم، وأن يتم التخطيط لمواقف خاصة للمعوقين مع وجود الإشارة الدالة على ذلك، ووجود مصاعد في المباني ذات الأدوار المتعددة، وتوفير أدراج نجاة خاصة مع وضع الإشارات الواضحة لذلك.

أما اللوجستيات المطلوب توفرها في الشارع لذوي الإعاقة فتكمن في ضرورة تهيئة: السطوح المائلة والتي تربط بين مناسيب الشارع وتوابعه المختلفة كالرصيف، ومواقف وسائل النقل العامة، ومسارات خاصة ليسلكها المعوق دون تعريض حياته للخطر من قبل المركبات أو الازدحام بأنواعه، وتزويد كافة المرافق العامة التي لها علاقة بالنقل والتحرك بشكل عام على الشوارع بكافة التجهيزات المساعدة في الحركة بكافة الاتجاهات (عوادة، 2007، 158-160).

وفيما سبق تم اعتماد بعض النماذج العربية من الدراسات حول الإعاقة لتشابه الواقع العربي في كثير من الأوجه والقضايا، وعليه فإنَّ مثل هكذا واقع تفرضه الإعاقة على هذه الشريحة من المجتمع، لا بدَّ أن يتزامن مع ضرورة تفعيل دور القوانين والتشريعات التي من شأنها تلبية الاحتياجات الأساسية المتصاعدة لهذه الشريحة، بما يضمن تحسين واقع الحياة الخاصة بهم لتجاوز المشكلات التي تعترض حياتهم وبالتالي إنتاج واقع أفضل يطمحون إليه، وذلك من خلال المشاركة والاندماج للمعوقين في بيئتهم التي يعيشون فيها، وبالتالي تنمية قدراتهم واستثمار طاقاتهم المعطلة، واستغلالها في مجالات الانتاج كافة، باعتبار هذا الأمر حقاً مشروعاً للمعوق، وهدفاً أساسياً من أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة.

النتائج والمناقشة:

أولاً: المقابلات:

انطلاقاً من جملة القوانين والتشريعات السورية الخاصة بذوي الإعاقة، وما تقوم به الحكومة السورية من خلال السياسات، والبرامج التنفيذية، والمؤسسات الخدمية للوصول إلى بيئة التمكين المناسبة لتنمية قدراتهم ليعيشوا حياةً طبيعية تمكِّنهم من الاعتماد على أنفسهم، تُعدُّ الدولة السورية دولة طرف في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقانون رقم /34/ لعام /2004/ يتسق مع مضمون هذه الاتفاقية ومع التزامات سورية كدولة طرف فيها، حيث يترجم هذا القانون رؤية سورية في مجال تمكين وتنمية قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة والدمج الاجتماعي لهم على أساس التكافؤ في الفرص والمساواة في الحقوق؛ وعليه تم اعتماد بعض المقابلات مع عينة من ذوي الإعاقة الحركية في مدينة اللاذقية في محاولةٍ منا للكشف عما إذا كانت القوانين السورية التي تنصُّ على جملة من الخدمات في المجالات الاجتماعية، والتربوية، والصحية، والنفسية، والرياضية، والترويحية، وخدمات التدريب المهني والتشغيل، والإعفاءات والتسهيلات تصِل للأشخاص ذوي الإعاقة، أو ممن يمتلكون "بطاقة الإعاقة" حسب التصنيف الوطني السوري للإعاقة الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وذلك لتحقيق مزيد من التمكين والسهولة في ممارسة أنشطتهم الحياتية، وبالتالي الإجابة على تساؤل البحث الرئيسي "إلى أي مدى تلتزم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بتنفيذ القوانين والتشريعات السورية الخاصة بذوي الإعاقة الحركية"؟

وتمت مقابلة عشر أشخاص من ذوي الإعاقة الحركية، موزعين وفقاً لمتغير نوع الإعاقة والوضع الاجتماعي والاقتصادي والوضع التعليمي كالتالي:

جدول(1) توزع العينة حسب الجنس، ونوع الإعاقة، والوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والتعليمي.

	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	م	%
جنس ذوي الإعاقة	5 ذكر	%50	5 انثى	%50							10	%100
نوع الإعاقة	7 شلل	%70	2 بتر	%20	1 مركبة	%20					10	%100
الوضع الاجتماعي	8 عازب	%80	2 متزوج	%20							10	%100
الوضع التعليمي	4 جامعي	%40	3 معهد	%30	2 إعدادي	%20	1 ثانوي	%10			10	%100
الوضع الاقتصادي	7 لا يعمل	%70	3 يعمل	%30							10	%100

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من العينة غير متزوجين بنسبة (80%) وهذا قد يعود لعدة أساب منها ما هو اقتصادي، وآخر يتعلق بوضع ذوي الإعاقة نفسه الذي يعاني كثيراً سواء كان ذكراً أم انثى في إيجاد الشريك الذي يتقبل الحالة التي يعيشها، وكان المستوى التعليمي المتقدم جيد بنسبة (40%) ممن وصلوا إلى الجامعة وتخرجوا منها، أما بالنسبة للوضع الاقتصادي فإن (70%) من عينة الدراسة لا تعمل، وفي الغالب يعتمدون على أسرهم في هذا المجال، وقد يعود السبب الأبرز في انخفاض نسبة العمالة من ذوي الإعاقة سواء من أفراد العينة، أو في المجتمع بشكل عام كما نلاحظ هو رفض تشغيل الاشخاص من ذوي الإعاقة الحركية، أولاً لصعوبة الوصول لمكان العمل، وثانياً: الحاجة إلى التعديلات الكبيرة في مكان العمل ليتناسب مع وضع ذوي الإعاقة.

السؤال الأول: هل لديك معرفة كافية حول حقوقك في المجتمع كما ينص عليها القانون السوري لذوي الإعاقة؟

يمكن القول بشكل عام أن معظم أفراد العينة لم يكن لديهم إلمام بشكل كامل حول القوانين الخاصة بذوي الإعاقة، ويتجه الكثير منهم إلى الاهتمام ببعض تفاصيل القوانين في المجال الذي يهمه على المستوى الشخصي. فمثلاً يقول أحدهم (أنا مقعد على كرسي وبمارس رياضة حمل الأثقال، وبعرف أنو لازم تتوفر مراكز رياضية مؤهلة مناسبة لحالاتنا ولكن للأسف المركز اللي بروح عليه هو مخصص لذوي الإعاقة، بس المشكلة انو مُهمل كتير وما هو مخدَّم ومعداته قديمة كتير). وتضيف إحدى السيدات (أنا بحاول أتعرف عالقوانين اللي لها علاقة بالدراسة لأنو بدي أدخل عالجامعة وبتهمني هي التفاصيل لأنو بتساعدني كتير بهاد المجال).

ويؤكد أغلب أفراد العينة على نقطة هامة جداً، وهي أنه ينبغي أن تتوفر في جميع المؤسسات الحكومية منها والخاصة، وفي كافة المرافق العامة لوائح تنظيمية وصور تشير إلى حقوق ذوي الإعاقة لنشر حالة من الوعي العام لدى جميع أفراد المجتمع من الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، وبالطبع لا بدَّ أن يوازي هذه العملية تفعيل الدور الإعلامي في تسليط الضوء على هذه القضية من جميع جوانبها.

السؤال الثاني: ما هي أبرز الصعوبات التي قد تواجهك في ممارسة أنشطتك اليومية؟

إنَّ الإنسان بشكل عام يتصدى للعديد من المشكلات خلال حياته اليومية، وبالطبع تتفاوت المقدرة على التحمل ويختلف الاسلوب في التعاطي مع المواضيع بناءً على عدة اعتبارات، من أهمها الحالة الصحية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للفرد، ونحن على ثقة تامة بأن ذوي الإعاقة الحركية بنسبة كبيرة منهم يمتلكون مقومات النهوض والتغلب على العديد من الحواجز في حياتهم.

فعلى المستوى الاجتماعي مثلاً جميع أفراد العينة يُجمعون على أن المشكلات الاجتماعية يمكن تجاوزها مع الوقت، وبالإمكان بناء جسور صلة وثقة بين الأشخاص ذوي الإعاقة والبيئة التي يعيشون فيها، ولكن يكمن المفتاح الرئيسي لتجاوز هذه المشكلات في الشخص ذوي الإعاقة نفسه وذلك من خلال خروجه إلى المجتمع بكامل ثقته بنفسه وإيمانه بقدرته على المشاركة والاندماج في العديد من المجالات.

وعلى المستوى الصحي، تصنف الإعاقة على أنها حالة صحية تلازم صاحبها بالدرجة الأولى، ولكن يمكن القول بأن الإعاقة حالة تفاعلية بين الوضع الصحي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، فإما يتم تجاوز الإعاقة من خلال تطويع كل ما يحيط بذوي الإعاقة ليتناسب مع إمكاناتهم لتوظيفها بالشكل الصحيح، وإما يحصل العكس فيتم ترسيخ حالة الإعاقة بشكل أكبر مما يعكس فشل المجتمع في استيعاب هذه الشريحة الهامة والرئيسية من شرائح المجتمع.

وأما اقتصادياً، فإن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في المجتمع السوري قد أرهقت كاهل الإنسان من غير ذوي الإعاقة، فما بالك بذوي الإعاقة، فإن المعاناة أكبر والحاجات متزايدة باستمرار، فيضيف أحد الأشخاص من ذوي الإعاقة (أنا توظفت ع أساس قانون /4%/ لتعيين ذوي الإعاقة، بس عند المحاولة للحصول على عمل في مكان خاص لنحسِّن الوضع المعيشي، للأسف نسبة كبيرة بترفض تشغل حدا عندو إعاقة)، وهذه الحال تشمل جميع أفراد العينة.

بينما على الصعيد البيئي، وحسب رأي جميع أفراد العينة كانت البيئة المادية المحيطة بهم من أبرز الصعوبات التي تواجههم في جميع مفاصل الحياة الاجتماعية، فنادراً ما يتم ملاحظة أماكن مجهزة لاستقبال أشخاص يستخدمون الكرسي المتحرك مثلاً، هذا فضلاً عن صعوبة استخدام وسائل النقل العامة الغير مخصصة أصلاً لخدمة ذوي الإعاقة.

وأجاب المبحوثين عن سؤال طُرح عليهم حول ما يجب عمله من أجل تسهيل عملية إدماج ذوي الإعاقة مهنياً واجتماعياً. حيث أكدوا على ضرورة تغيير نظرة المجتمع وأرباب العمل لهم ولقدراتهم الجسمية والعقلية، وضرورة ثقتهم فيهم ومعاملتهم كأشخاص عاديين دون أي تمييز، والعمل على تطبيق روح القانون ووفقاً لمبادئ الإنسانية واحترام الحق في العمل والعيش بكرامة لجميع شرائح المجتمع.

السؤال الثالث: إلى أي مدى يتم العمل بهذه الحقوق في المجالات التي نص عليها القانون من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من وجهة نظرك؟

بدايةً في **مجال التربية والتعليم العالي والرياضة:** تنطلق الخدمات في هذا المجال من مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أبناء المجتمع، بهدف تحقيق الدمج الفعال لذوي الحاجات الخاصة في جميع المراحل الدراسية بدايةً من المدرسة وانتهاءً بالجامعة، ولكن أفراد العينة ممن يرتادون الجامعة لم يلمسوا هذا الاهتمام حيث يقول أحدهم (أنا بستخدم كرسي متحرك بس ما شفت ولا مرة بالجامعة مقعد أو طاولة مخصصة لمثل حالتي، وما فيني شارك بالتجارب المخبرية، وأحياناً بأيام الامتحان بيشلحوني بأي مكتب لحتى قدم الامتحان، وبهي الحالة هني عم يعزلوني مش عم يدمجوني)، أما على مستوى القبول الجامعي يوجد حالات استفادت من خلال ميزة التسجيل المباشر في الجامعة على القسم الذي درسوه.

وأما في مجال الرياضة الذي ينبغي فيه توفر ما يلزم لممارسة المعوقين الأنشطة الرياضية قال أحد الشباب يعاني من الشلل النصفي (أنا بمارس رياضة حمل الأثقال في مركز لذوي الإعاقة في الملعب البلدي، بس المعدات قديمة كتير والمركز بدو تأهيل وترميم وما فيه حمامات بتناسب حالتي، وشاركت مرَّة وحدة بالبطولات في دمشق وكان مكان الإقامة غير مجهز لذوي الإعاقة). حيث ينبغي التأكيد هنا على بذل مزيد من الجهود من قبل الجهات المعنية بهذا الموضوع بما يناسب وضع هذه الشريحة ويرضي تطلعاتهم، وذلك لما تمثله الرياضة من مجال حيوي يمكن أن يحقق من خلاله ذوو الإعاقة إنجازات مهمة على المستوى الشخصي، وحتى على المستوى الوطني.

وأما في المجال الصحي: فإن أهم ما ينبغي توفره هنا هو مراكز للعلاج الفيزيائي، وتقديم الخدمات العلاجية والوقائية بشكل مجاني في المراكز الصحية العامة، قال أحدهم يعاني من الشلل النصفي (رحت لأتلقى العلاج الفيزيائي في مركز من هالمراكز، بس للأسف الأجهزة الموجودة ما بتخدمني كتير، وأنا بحاجة أجهزة معينة بتساعد وضعي، بس ما كانت موجودة، مشان هيك ما بقا زرتو للمركز). وأضافت إحدى السيدات (أنا معي بطاقة تأمين صحي من "ميديكسا" باعتباري موظفة وبستفيد منها كأي موظف عادي، وقت بدخل لأي مشفى أو عيادة بتم معاملتي كشخص من غير ذوي الإعاقة، إلا في حالات معينة بتم فيها تقدير وضعي، ولكن كفعل شخصي من الطبيب مو اعتماداً عالقوانين اللي بتتص ع حد علمي تقاضي نصف الكشفية من ذوي الإعاقة في المشافي والعيادات الخاصة، بينما بشكل مجاني في المشافي والمراكز العامة، وإذا احتجت لكرسي متحرك أو عكازات بتم تأمينه من إحدى الجمعيات).

وفي مجال التأهيل والعمل: فإن موضوع القروض التي تمنحها الهيئة العامة لمكافحة البطالة لذوي الإعاقة غير معلوم عند جميع أفراد العينة، حيث قال أحدهم (أنا أول مرة بسمع بموضوع القروض لذوي الإعاقة بتمنحها الهيئة العامة لمكافحة البطالة، وفي مجال العمل تعينت معيد في كلية الآداب عأساس مرسوم الأوائل بعد ما انرفضت في البداية، وبعدين تمَّ الموضوع عن طريق استثناء، وما استفدت من قانون له علاقة بالمعوقين في موضوع التعيين). وأضاف آخر (أنا بعاني من إعاقة مزدوجة، وإذا حكينا عن حالة كف البصر فأنا كـ كفيف بيلزمني برنامج برايل* لحتى أحسن أشتغل بالشكل المطلوب، لكن للأسف بقضي كل دوامي من دون أي عمل يذكر لأنه ما بيتوفر هاد البرنامج على الحاسوب).

وقال أحد الشباب يعاني من الشلل النصفي (أكيد أنا بحاجة لبعض التأهيل لأحسن أدخل سوق العمل، سواء بالعلاج الفيزيائي أو بدورات التأهيل المهني، فجربت أزور مركز علاج فيزيائي حكومي بس للأسف أكتر من زيارتين ما عملت للمركز أولاً لأنو بعيد عن مكان إقامتي وأجرة السيارات العمومية مكلفة كتير، وثانياً ما في أجهزة ومعدات تفيد حالتي، وبالنسبة للقروض ما حصلت على أي قرض مالي يمكن أن يفيدني بأي مشروع، أو بالأحرى أنا ما سألت عن موضوع القروض التابع للهيئة العامة لمكافحة البطالة الخاص بذوي الإعاقة).

وفي مجال توفير البيئة المؤهلة: التي تنص على التقيد بالمعايير والشروط والمواصفات الفنية والهندسية والمعمارية الواجب توافرها في المباني والمرافق العامة الجديدة وما أمكن من المباني والمرافق القديمة لكي تلبي احتياجات المعوقين وحركتهم. فإن المشاهدات اليومية للأماكن العامة تكاد تؤكد افتقار معظم المؤسسات والمباني والمرافق العامة لهذه المعايير، هذا فضلاً عن عدم توفر وسائل النقل العامة المناسبة لهذه الشريحة، وهذا ما أكده جميع أفراد العينة، فمثلاً تقول إحداهن (أنا بعاني كتير وقت بدي روح عالجامعة، لأنو ما في وسيلة نقل خاصة بذوي الإعاقة، وحتى الشوارع

***برنامج برايل أو لغة برايل هي نظام من النقاط البارزة التي يمكن قراءتها بالأصابع من قبل المكفوفين أو ضعاف البصر.**

والأرصفة ومداخل المؤسسات ما حسبت حسابنا بشي). وأضاف أحد المكفوفين (بحكم العادة تمسحنا ما بقا نحس بأي صعوبة، وما بقا حسينا انو في شي لازم يكون موجود وهو مو موجود، وإذا بدك نذكر بعض العوائق فمثلاً عند الوقوف على مواقف وسائل النقل الداخلي ما في أي شي يساعد المكفوف على معرفة خط الباص أو السيرفيس إلا إذا اضطر إلى سؤال الناس، وحتى عند قطع الشارع ما في شي يحمينا من احتمال الحوادث، وحتى اللوحات والعوارض اللي موجودة في الشوارع ما بتم إزالتها أو رفعها بحيث لا تصيب رؤوسنا، فنحن كشريحة المكفوفين أو المعوقين حركياً معرضين لكتير من الحوادث في حياتنا اليومية، بس كان في شغلة إيجابية قبل الحرب مثلاً كانت الأمور بالنسبة للمكفوفين تتطور فعلاً، حيث كان في المركز الثقافي في مدينة اللاذقية برنامج "إبصار" لدعم المكفوفين ولكن يبدو أنه قد أهمل مؤخراً).

وكذلك قال الشاب الذي يعاني من بتر طرفيين سفليين (أنا ما بقدر أطلع من البيت إذا ما كان حدا من أهلي موجود معي، لا شارع ولا سيارة ولا مؤسسة جاهزة لتستقبلنا).

وفي مجال الإعلام والتوعية: أهم ما يُذكر هنا تولي وزارة الإعلام من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة تقديم برامج التوعية بالإعاقة وحقوق المعوقين واحتياجاتهم والخدمات الواجب تقديمها لهم، وبقدراتهم على الإسهام في بناء المجتمع. فكان رأي أحدهم (في ضعف كتير كبير وتقصير من الإعلام بموضوع التوعية سواء عن حجم هي الشريحة واحتياجاتها أو بطريقة التعامل معنا بكل مكان، ومشكلة قلة الوعي عند الناس بتظهر بعدة مواقف؛ فمثلاً انت كمعاق إذا بتوصل إلى قمة الهرم بالثقافة والعلم والأخلاق والأدب فالشخص الغير معاق هو مُفَضل عليك بالنسبة للآخر، وأنا في الوسط العلمي لهلأ بتعرض للتشكيك بقدراتي مع أني وصلت لهي المرحلة بعد تعب وجهد كبيرين، فنحن بهي الحالة مستوعبين المجتمع أكثر مما هو مستوعبنا، ولو مانا مستوعبينه ما كنا استمرينا بحياتنا). وأضافت إحدى السيدات (أنا كسيدة أعاني من إعاقة جسدية بتعرض لكتير من المضايقات في الأماكن العامة، من النظرات أو حتى العبارات الجارحة وأحياناً بتكون عن غير قصد، بس قلة الوعي والثقافة في التعامل مع ذوي الإعاقة بتظهر في كتير من المواقف الاجتماعية).

بينما ذكر أحدهم يعاني من الشلل النصفي (في الفترة الأخيرة صار في عدد منيح من الجمعيات اللي بتحاول تهتم بهي الشريحة سواء من خلال الندوات التوعوية أو عن طريق إقامة بعض الدورات التدريبية والتأهيلية، يعني نوعاً ما صار في ثقة بإمكاناتنا وقدراتنا بأنو نقدم شي).

وأما في مجال الإعفاءات والخدمات: حيث ينص القانون على إعفاء المعوق من رسم الطابع في جميع معاملاته الشخصية، وإعفاء الأجهزة الخاصة المستوردة للاستخدام الشخصي من الرسوم الجمركية، يقول أحدهم يعاني بتر طرفين سفليين (كيف بدي أستفيد من قانون استيراد سيارة سياحية مثلاً وأنا وكتير أشخاص متلي ما عنا قدرة نشتري نص سيارة)،

وأضاف آخر (في أماكن بدك تمشي بمعاملة ما بيعفوك من أي طابع متل المحكمة، وأماكن أخرى بالعكس متل الهجرة والجوازات فيها تطبيق للقانون بشكل كبير بما يخص ذوي الإعاقة) وأحياناً يتم الرد من قبل الموظفين بأنه لم يصلنا أي تعميم بخصوص موضوع الإعفاءات، وكثيراً ما تجري الأمور في بعض المؤسسات والدوائر الرسمية بالنسبة لهذا الموضوع وفقاً لمزاجية الموظفين، وهذا ما أشار إليه أحد الشباب (بوسائل النقل العامة كالقطار والطيران عم يطبقوا هاد القانون، أما بالنسبة للنقل الداخلي فالموضوع بيرتبط كتير بالمزاجية).

ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن هناك قانون للمعوقين في سورية وهي مجرد قرارات وتعاميم وزارية تنظم آلية تسجيل المعوقين، وفي العام /2004/ صدر قانون المعوقين وطبق في العام /2005/ لينظم شؤون المعوقين عبر مجموعة من الخدمات التي تقدم لهم في المجالات الصحية والتربوية والتعليمية والرياضية والتأهيلية. وبناءً على هذا القانون صدر التصنيف الوطني للإعاقة عام /2008/ لينظم هذه الحالات. ومن ثم صدر التصنيف الأخير عام /2017/ ليوسع شريحة المستفيدين من بطاقة الإعاقة، إلا أن هذا التصنيف الجديد أثار جدلاً واسعاً لدى المهتمين بهذا الموضوع حيث أخرج الكثير من الحالات التي وُضعت رسمياً من قبل على أنها إعاقة، ولكنهم بقوا معوقين في نظر مجتمعاتهم، توثيق فهل حقَّق هذا التصنيف نوعاً من العدالة الاجتماعية؟!

فمن هذه الحالات التي لا يشملها التصنيف مثلاً الأشخاص الذين يعانون من "العضال"، إذ أن المريض في هذه الحالة يعاني من ضعف شديد في عضلات الجسم، ما يجعله غير قادر على القيام بأي نشاطات، وتزداد إعاقته مع تقدمه بالعمر حتى يصل للشلل التام ثم الموت. على الرغم من أن هذه الشريحة بحاجة إلى عمل يتناسب مع وضع كل فرد فيها، فعند التوجه إلى القطاع الخاص يعدُّ معوقاً ولا يصلح للعمل، وعند التوجه للقطاع الحكومي يعدُّ سليماً ولا يستفاد من ميزات بطاقة الإعاقة التي لا يملكها أساساً. فيعدُّ هذا التصنيف مجحفاً بحق الكثير من الحالات.

وأخيراً بناءً على ما سبق، وبعد التعرف على القوانين السورية الخاصة بذوي الإعاقة والكشف عن أهم احتياجات هذه الشريحة لتحقيق الاندماج الاجتماعي لهم في جميع مفاصل الحياة الاجتماعية، وكذلك في ضوء بعض المقابلات للتعرف على دور تلك القوانين في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتسهيل أنشطتهم اليومية، تم التوصل إلى بعض النتائج يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

1. قلّة المعرفة عند أغلب أفراد العينة حول القوانين والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة، وقد يعود هذا إلى عدة أسباب أهمها أنَّ الأشخاص ذوي الإعاقة لا يبذلون جهداً كافياً في سبيل التعرف على حقوقهم المشروعة، وكذلك غياب الحملات والندوات التوعوية التي ينبغي أن تسلط الضوء على هذه الشريحة وما يتم تخطيطه لأجل النهوض بواقعهم. وما ينبغي تأكيده أنَّ غياب المعلومة عن صاحب الحق لا يمنع من وصوله للخدمات المنصوص عليها في القانون والاستفادة منها في جميع مجالات حياته.

2. ندرة التقيد بالشروط الفنية المعمارية الواجب توافرها في المباني والمرافق العامة بما يتناسب مع حركة ذوي الإعاقة، فعند رغبة أي شخص من ذوي الإعاقة بالخروج إلى المجتمع سيصطدم بالكثير من العوائق المادية التي تعيق حركته وتُثبط من عزيمته، سواء بالشارع أو بالحدائق أو المطاعم، وهذا ما قد يُفسر عدم رغبة الكثير من أبناء هذه الشريحة في الخروج من المنزل والقيام بالأنشطة التي يرغبون بها.

3. ندرة مراكز العلاج الفيزيائي التي تُقدم خدماتها العلاجية والتأهيلية بشكل مجاني، وإن وجدت فإن معداتها متقادمة، وأماكن وجودها لا يخدم إلا القليل من ذوي الإعاقة.

4. وكانت الصعوبات البيئية قد احتلت المركز الأول على سلم الصعوبات التي تواجه ذوي الإعاقة في حياتهم اليومية، تليها الاقتصادية، ثم الصحية، وآخرها الاجتماعية.

5. إنَّ قانون تعيين ذوي الإعاقة في المؤسسات والدوائر الحكومية المُحددة بنسبة [4%] من عدد الموظفين في كل مؤسسة، هو من أكثر القوانين التي يتم تطبيقها بناءً على شهادة الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن ما يتم إثارته في هذا المجال هو عدم قبول تعيين الأشخاص الذين يستخدمون الكرسي المتحرك لحاجته إلى مرافق، ولعدم مناسبة طبيعة المؤسسات العمرانية لهكذا حالات.

6. صعوبة كبيرة لدى جميع أفراد العينة من ذوي الإعاقة الحركية في الحصول على العمل المناسب.

7. ضعف انتشار ثقافة الإعاقة في المجتمع، والتي تعني تكييف المجتمع ليتناسب مع احتياجات المعوق وليس العكس، فكيف على سبيل المثال مطلوب من الكفيف أو المعوق حركياً الذي يعتمد على العكاز أو الكرسي المتحرك أن يتجاوز الأرصفة التي يزيد ارتفاعها عن [50–60]سم والتي يعجز الغير معوق أحياناً عن تجاوزها بسهولة، وكيف سينتقل من مكان لآخر عند استحالة استخدام وسائل النقل العامة، وغياب وسائل النقل الخاصة بذوي الإعاقة، هذا فضلاً عن وقوف السيارات في الأماكن المخصصة لمستخدمي الكراسي المتحركة. فعلى المجتمع أن يدرك أنَّ المعوق فرد له دور بالتنمية المجتمعية مهما كان ذلك الدور بسيطاً، وعليه فإن ثقافة الإعاقة تشمل العمل على تنفيذ القرارات الحكومية الصادرة بحق ذوي الإعاقة على أرض الواقع، فطالما أنَّ المعوق لا يُعفى من رسم الطوابع ولا يُحسم له نسبة [50%] من قيمة التنقلات، ولا تُهيء له الأرصفة والشوارع ومداخل المؤسسات فإننا لم نطبق ثقافة الإعاقة، ولم نطبق القانون بما يلبي احتياجات هذه الشريحة للنهوض بواقعهم بما يليق بإنسانيتهم.

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد بات المجتمع السوري يواجه تحديات جديدة في رحاب الإعاقة وبكافة تصنيفاتها سيما خلال الحرب التي خلفت أعداداً لا يستهان بها من ذوي الإعاقة، وبروز نماذج وأشكال جديدة من الإعاقة لم تكن موجودة من قبل إلا نادراً مثل (الإعاقات المزدوجة: بتر أطراف علوية، أو سفلية مع كف البصر، والشلل النصفي، أو الرباعي نتيجة الإصابات الحربية، وغيرها الكثير)، ما يستدعي بذل كافة الجهود المؤسساتية المشتركة بين القطاعين الحكومي والأهلي لمواجهة التحديات وإيجاد الحلول المناسبة لردم الفجوة الكبيرة بين شريحة المعوقين وغيرها من الشرائح الاجتماعية، فعندما يجد الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبات كبيرة في حرية الحركة والتنقل من مكان إلى آخر، فإنَّ هذه الحالة تعكس شيئاً من التجاهل لشريحة المعوقين، فلا شوارع مخططة تُراعي وجود ممرات خاصة بالمعوقين ولا مخارج أو مداخل ولا مصاعد في الكثير من الأبنية والمؤسسات، حيث يعانون من التمييز لشعورهم بأن كل شيء قد خُصص وصمم ليناسب الأشخاص غير المعوقين فقط، ما أدى إلى حرمانهم من التحرك بحرية داخل مجتمعاتهم، وبالتالي عدم التمتع بكافة حقوقهم الأخرى المترتبة على الحركة والتنقل، ومن ثم شعور المعوق بعدم العدالة وعدم المساواة وكذلك تنامي الشعور بالاغتراب وعدم الولاء والانتماء للمجتمع.

فإنَّ استمرار الوضع القائم لذوي الإعاقة في المجتمع كما هو عليه سيترتب عليه الكثير من العواقب الوخيمة سواء على الأشخاص أنفسهم أو على عوائلهم أو على مجتمعاتهم، ما يطرح أمام المجتمع السوري بكل مؤسساته جملة من القضايا الهامة المرتبطة بشريحة ذوي الإعاقة ينبغي النهوض بها لتحسين الواقع الذي يعيشه أبناء هذه الشريحة الاجتماعية التي لها وجودها ودورها البناء في تنمية المجتمع مهما صَغُر هذا الدور.

وعليه نوصي بما يلي:

1. ضرورة تدعيم المنظومة التشريعية الخاصة برعاية ذوي الإعاقة بنصوص قانونية صارمة، تؤكد على ضرورة حماية حقوق المعوقين وحفظ كرامتهم وحمايتهم من التمييز.
2. المتابعة الحثيثة لتطبيق هذه القوانين على مستوى جميع مؤسسات المجتمع.

3. ضرورة التدخل المبكر للعلاج من خلال سن القوانين التي تقدم العلاج بشكل مجاني لحالات الإعاقة، مع ضرورة تدعيم أسر المعوقين مادياً لعلاج أبنائهم.
4. إحداث مراكز علاج فيزيائي في المدن والأرياف لخدمة أكبر عدد ممكن من ذوي الإعاقة، مع التأكيد على توفير الأجهزة والمعدات المناسبة لمختلف حالات الإعاقة.
5. تخصيص مقاعد لذوي الإعاقة في مجلس الشعب للمطالبة بحقوقهم، لأن المعوقين هم الأكثر دراية باحتياجاتهم.
6. ضرورة التوجه نحو مراعاة الشروط الفنية والعمرانية في جميع المرافق العامة بما يتناسب مع حركة ذوي الإعاقة، لا سيما أننا في مرحلة إعادة الإعمار في أغلب المدن السورية.

المراجع والمصادر:

1. الأخرس، محمد صفوح. *الخدمة الاجتماعية*. (ط3)، منشورات جامعة دمشق، سورية، 1993، ص197.
2. الإنكليزي، مرام وليد. *دور مؤسسات الرعاية في تلبية احتياجات الطفل المعوق إعاقة جسدية حركية*. رسالة ماجستير، قسم علم اجتماع، كلية الآداب، جامعة دمشق، 2010. مكتبة الأسد.
3. سرحان، نظيمة أحمد محمود. *منهاج الخدمة الاجتماعية لرعاية المعوقين*. دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.
4. السلطاني، عايد سبع. *المشاركة والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة*. دراسة مقدمة إلى الملتقى الرابع عشر للجمعية الخليجية للإعاقة في أبريل 2014، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان، 2014، ص6.
5. عبد الباقي، عزة. *تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين حركياً في ضوء خبرات بعض الدول*. رسالة ماجستير، قسم التربية، جامعة الفيوم، مصر، 2012، ص59. تم استرجاعه في 2019/7/14.
<www. Fayoum.edu.eg/staffabstract/2MSAzza.pdf>
6. عوادة، رنا محمد صبحي. *دمج المعاقين حركياً في المجتمع المحلي بيئياً واجتماعياً "دراسة حالة في محافظة نابلس"*. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007. <pdf>.
7. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. *واقع حقوق المعاقين الفلسطينيين في قطاع غزة*. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فلسطين، 2008. تم استرجاعه في 2019/7/13.
<www.Pchrgaza.org/arabic/studies/moakeen.pdf>
8. المطلق، عبد العزيز بن يوسف، *حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام السعودي "دراسة تأصيلية مقارنة"*. رسالة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، السعودية، 2006. تم استرجاعه في 2019/7/20.
<www.al-eman.com.pdf>
9. www.who.int/disabilities/world_report/2011/ar/.
10. www.Mo3aq-news.com/2010/.